إتحاد الصناعات المصرية
FEDERATION OF EGYPTIAN INDUSTRIES
لجنة تنمية الإنتاج وتعميق الصناعة المحلية

مذكرة

مقدمه من : دكتور مهندس / نادر رياض

رئيس لجنة تنمية الإنتاج وتعميق الصناعة المحلية باتحاد الصناعات المصرية

مقدمه إلى : السيد المهندس / محمد زكى السويدى

رئيس اتحاد الصناعات المصرية

بشأن : مطالبة الحكومة بتوفير الآليات اللازمة للصناعات المصرية لاستكمال قدرتها التنافسية

مقدمة

لا شك أن الصناعات المصرية تمثل القاطرة الاقتصادية الإنتاجية التي تعول عليها الدولة في إدارة المنظومة الاقتصادية والتي يدخل ضمن مكوناتها التوظيف والتنمية البشرية وصيانة رأس المال البشرى بالإضافة للأهداف الإستراتيجية الأخرى مثل توفير المنتجات والسلع التي يحتاجها السوق المحلى مع الحفاظ على التوجه التصديري وتنميته بغرض تحسين ميزان التبادل التجاري مع دول العالم دون إغفال لدورها الوطنى كأحد أهم موارد الخزانة العامة لما تؤديه من ضرائب وجمارك ورسوم .

كما أن الأمر ليس بخاف من أن الصناعة المصرية قد تعرضت شأنها شأن قطاعات أخرى إنتاجية في الدولة لهزات اقتصادية تأثراً بالأحداث التي مرت بها البلاد في الآونة الأخيرة إلا أنها آخذة في التعافى إلماماً منها بدورها الوطنى الذي يجب أن تؤديه في مواجهة الأزمات والأوقات العصيبة .

١١٩٥ شارع كورنيش النيل القاهرة -ج.م.ع •الرقم البريدى : ١١٢٢١ •تليفون : ٢ / ٥٧٩٦٥٩٠ ـ ٥٧٩٧٠٧٣(٢٠٢) •فاكس : ٤ / ٥٧٩٦٥٩٣ ـ ٥٧٦٦٦٧٢(٢٠٢)
1195, Cornich El-Nil St., Cairo 11221- Egypt • Tel.: (+202) 5796590/2 - 5797073 • Fax: (+202) 5796593/4 - 5766672
E-mail : feind@idsc.net.eg• http//:www.fei.org.eg

لذا فقد بات من الضروري أن تستكمل الصناعات المصرية قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية في أسرع وقت لتستأنف مسيرتها الاقتصادية الصاعدة التي اهتزت بسبب أحداث ٢٠١١ وما تلاها باعتبار أن في تراجع القدرة التنافسية للصناعات المصرية نتائج وخيمة من إحلال بضائع مستوردة بديلاً عن المنتجات المصرية وذلك بالأسواق المحلية وأيضاً فقدان القدرة التنافسية عالمياً ، وبذا يزداد الطلب على العملات الأجنبية محلياً وتتراجع حصيلة الصادرات من العملة الصعبة مما يعرض الجنية المصري لهزات لا طاقة لنا بها ، وهو الأمر الذي يجب أن تضعه الدولة ضمن أولوياتها الإستراتيجية ألا وهو توفير الأدوات اللازمة لاستكمال تلك القدرة التنافسية دون ثمة إبطاء أو تباطؤ.

هذا وسنورد فيما يلي جانب من الأدوات والإجراءات التي رأيناها من أولى الأولويات الضرورية اللازمة لعبور الصناعات المصرية للمرحلة الحالية وصولاً لنقطة انطلاق يتحقق بها الطموحات القومية المعقودة عليها والتى تشمل المجالات الآتية :-

١ - الطاقة

٢ - الضرائب

٣ - المشتريات الحكومية

٤ - المصانع المتوقفة التابعة لقطاع الأعمال العام

٥ - منظومة الجودة

٦ - التهرب الجمركى

٧ - موقف القطاع المصرفى من المصانع المتعثرة

والله ولى التوفيق ،،،

دكتور مهندس / نادر رياض

رئيس لجنة تنمية الإنتاج وتعميق الصناعة المحلية

اتحاد الصناعات المصرية

مارس ٢٠١٤

١١٩٥ شارع كورنيش النيل القاهرة -ج.م.ع •الرقم البريدى : ١١٢٢١ •تليفون : ٢ / ٥٧٩٦٥٩٠ ـ ٥٧٩٧٠٧٣(٢٠٢) •فاكس : ٤ / ٥٧٩٦٥٩٣ ـ ٥٧٦٦٦٧٢(٢٠٢)
1195, Cornich El-Nil St., Cairo 112 21- Egypt • Tel.: (+202) 5796590/2 - 5797073 • Fax: (+202) 5796593/4 - 5766672
E-mail : feind@idsc.net.eg• http//:www.fei.org.eg

أولاً : في مجال الطاقة:

يطالب اتحاد الصناعات المصرية الحكومة بالحرص على توفير الطاقة بصورها المختلفة الكهربائية والسائلة والغازية بأسعار تتمشى مع متوسطات الأسعار المعمول بها عالمياً والخاصة بالصناعة ، إذ أنه لم يعد مقبولاً أن تتعامل الدولة مع القطاع الصناعي بزيادة الأسعار تصاعدياً مع زيادة الطلب على الكهرباء وهو منطق معكوس لما كان يطبق من قبل من منح كبار المستهلكين أسعاراً تفضيلية تشجيعاً لدورهم في إدارة عجلة الإنتاج وتشغيل الأيدي العاملة وتوفير السلع بما يؤدى إلى استقرار الأسواق .

كما يجب السماح دون إبطاء باستخدام الفحم لمن يرغب من الصناعات توفيراً للكهرباء لباقي القطاعات الأخرى بجانب الاستفادة من انخفاض أسعار الطاقة المتولدة عن الفحم ، وهو الأمر الذي يعطى قدراً من المساواة مع الصناعات الخارجية بالدول الأخرى التي تستخدم الفحم دون ثمة تحفظ إذ أن في تقييد استخدام الفحم فى مصانع الحديد والأسمنت وغيرها تقييد للقدرة التنافسية للصناعات المصرية في مواجهة المنافسة العالمية.

١١٩٥ شارع كورنيش النيل القاهرة -ج.م.ع •الرقم البريدى : ١١٢٢١ •تليفون : ٢ / ٥٧٩٦٥٩٠ ـ ٥٧٩٧٠٧٣(٢٠٢) •فاكس : ٤ / ٥٧٩٦٥٩٣ ـ ٥٧٦٦٦٧٢(٢٠٢)
1195, Cornich El-Nil St., Cairo 112 21- Egypt • Tel.: (+202) 5796590/2 - 5797073 • Fax: (+202) 5796593/4 - 5766672
E-mail : feind@idsc.net.eg• http//:www.fei.org.eg

ثانياً: في مجال الضرائب:

لا شك أن الخزانة العامة استفادت فائدة محققة بالإجراءات التي اتخذتها وزارة المالية سابقاً من توحيد كافة أنواع الضرائب بقيمة ٢٠% وهو ما زاد من الحصيلة الايرادية للدولة .

صدر مؤخراً قراراً برفع الضرائب على الأنشطة والدخل لتصبح ٢٥% وهو ما قبله المجتمع الصناعي متفهماً لمبرراته وأسبابه إلا أنه ارتفعت فى الآونة الأخيرة آراء تناقلتها الصحف من أن هناك اتجاهاً لتطبيق ضرائب تصاعدية وكذا ما أسماه أحد المسئولين بفرض ضريبة على الأغنياء وهو الأمر الذي ينذر بعظيم الخطر على المسيرة الصناعية .

إذ أن الضرائب التصاعدية من شأنها أن تحد من قدرة الصناعات الناجحة على التوسع واستثمار نجاحها ايجابياً ، كما سيحد من إمكانيات المصانع فى الإنفاق على البحوث والتطوير وكذا الإحلال والتجديد لآلاتها ومعداتها خصوصاً في هذه المرحلة الحرجة .

كما أننا نتحفظ على مسمى " ضريبة على الأغنياء " إذ أن في ذلك زرع لبذرة الشقاق والتحزب بين أبناء الأمة باعتبارهم مقسمين إلى فقراء وأغنياء والدولة في غنى عن المزيد من الشقاق والتحزب .

لذا فان اتحاد الصناعات المصرية يناشد الحكومة بإعادة النظر في أية ضرائب أو رسوم لحين الانتهاء من المرحلة الحالية وتحقيق انطلاقة اقتصادية لمجتمع الصناعة والاستثمار .

١١٩٥ شارع كورنيش النيل القاهرة -ج.م.ع •الرقم البريدى : ١١٢٢١ •تليفون : ٢ / ٥٧٩٦٥٩٠ ـ ٥٧٩٧٠٧٣(٢٠٢) •فاكس : ٤ / ٥٧٩٦٥٩٣ ـ ٥٧٦٦٦٧٢(٢٠٢)
1195, Cornich El-Nil St., Cairo 11221- Egypt • Tel.: (+202) 5796590/2 - 5797073 • Fax: (+202) 5796593/4 - 5766672
E-mail : feind@idsc.net.eg• http//:www.fei.org.eg

ثالثاً: في مجال المشتريات الحكومية:

كفل القانون المصري ميزة تفضيلية للمنتجات المحلية في مواجهة المنتجات المستوردة أمام المشتريات الحكومية حيث حددت هذه النسبة بـ ١٥% .

من الواضح أن المشرع استهدف بذلك دعم الصناعات المحلية من خلال هذه الميزة التفضيلية مستهدفاً من وراء ذلك تشغيل المصانع والأيدي العاملة استجلاباً للنماء وتوفيراً للعملة الصعبة إلا أن هذا القانون بقى حبيس الأدراج بعيداً عن التطبيق العملي والفعلي في نطاقه المؤثر لفترة طالت .

لذا يناشد اتحاد الصناعات المصرية الحكومة بالالتزام بمنح الميزة التفضيلية للصناعات المصرية في المشتريات الحكومية طبقاً للقانون

فمن المعروف أن المضاعف القيمى لسلعة محلية مثل المخبوزات من دقيق مصري يصل لثمان أضعاف القيمة الفعلية للسلعة باعتبار أنها بمكوناتها ومراحل إنتاجها وتخزينها ونقلها وتصنيعها وتغليفها وبيعها تتزايد القيمة المضافة لها بتكرار التداول خلال مراحلها المختلفة، وهى ميزة اقتصادية لا تتوفر فى حالة شراء المستورد.

١١٩٥ شارع كورنيش النيل القاهرة -ج.م.ع •الرقم البريدى : ١١٢٢١ •تليفون : ٢ / ٥٧٩٦٥٩٠ ـ ٥٧٩٧٠٧٣(٢٠٢) •فاكس : ٤ / ٥٧٩٦٥٩٣ ـ ٥٧٦٦٦٧٢(٢٠٢)
1195, Cornich El-Nil St., Cairo 112 21- Egypt • Tel.: (+202) 5796590/2 - 5797073 • Fax: (+202) 5796593/4 - 5766672
E-mail : feind@idsc.net.eg• http//:www.fei.org.eg

رابعاً : في مجال منظومة الجودة:

لاشك أن المؤسسات الحكومية المنوط بها تحديث المواصفات القياسية والإلزام بتطبيق الملزم منها لها دورها الفعال في رفع الجودة للمنتجات الصناعية المحلية ، لذا يطالب اتحاد الصناعات المصرية الحكومة بتوجيه جهات مراقبة الأسواق والتفتيش على جودة السلع والمنتجات المحلية والمستوردة وهو أمر يتكامل مع المنافسة العادلة ويصب في مصلحة القدرة التنافسية للصناعات المصرية ومنها الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بالتوسع في إصدار مواصفات قياسية حديثة وتشجيع المصانع على الحصول على علامة الجودة على منتجاتها مع توحيد رسوم استعمال علامة الجودة بما لا يتعدى (٣٠٠٠٠) (ثلاثون ألف جنيه) سنوياً على سبيل المثال لحزمة المنتجات المتماثلة .

إذ أنه لم يعد مقبولاً أن تتراوح الرسوم إلى عشرة أضعاف هذا الرقم مما يحد من الإقبال على الحصول على علامة الجودة في حالة عدم الالتزام بشريحة سعرية موحدة ، كما يناشد مصلحة الرقابة الصناعية أن تؤدى دورها في التفتيش على السلع بالأسواق وفحصها والتعامل مع عدم المطابقة للمواصفات وحالات الغش التجاري بالحزم الذي يكفله القانون،كما نطالب الهيئة المصرية العامة للرقابة على الصادرات والواردات أن تلزم السلع المستوردة بالمطابقة للمواصفات القياسية المصرية الملزمة وأن تتعامل بالمرونة الرشيدة مع الخامات ومستلزمات الإنتاج الواردة للصناعات المصرية والمتكرر ورودها نمطياً وذلك بأن تفحصها بنظام العينات العشوائية التي تسحب من رسالة ضمن العديد من الرسائل التي تعامل نمطياً طبقاً لما جرى فحصها من قبل .

١١٩٥ شارع كورنيش النيل القاهرة -ج.م.ع •الرقم البريدى : ١١٢٢١ •تليفون : ٢ / ٥٧٩٦٥٩٠ ـ ٥٧٩٧٠٧٣(٢٠٢) •فاكس : ٤ / ٥٧٩٦٥٩٣ ـ ٥٧٦٦٦٧٢(٢٠٢)
1195, Cornich El-Nil St., Cairo 112 21- Egypt • Tel.: (+202) 5796590/2 - 5797073 • Fax: (+202) 5796593/4 - 5766672
E-mail : feind@idsc.net.eg• http//:www.fei.org.eg

خامساً: في مجال المصانع المتوقفة التابعة لقطاع الأعمال العام:

قد يكون من حسن إدارة الأصول المجمدة في مصانع القطاع العام المتوقفة عن العمل أو التي جرى تصفيتها أن تطرح على القطاع الصناعي لتشغيلها تحت أحد الأنظمة التالية :

أ - الإيجار للأراضي والمصانع بتعاقدات مناسبة مع الإلزام باستغلال تلك الأراضى والمباني في أنشطة صناعية .

ب - دراسة مبدأ طرح المصانع ومرافقها للتشغيل والإدارة بنظام حق الاستغلال أو بنظام المشاركة في العائد نظير الإدارة .

١١٩٥ شارع كورنيش النيل القاهرة -ج.م.ع •الرقم البريدى : ١١٢٢١ •تليفون : ٢ / ٥٧٩٦٥٩٠ ـ ٥٧٩٧٠٧٣(٢٠٢) •فاكس : ٤ / ٥٧٩٦٥٩٣ ـ ٥٧٦٦٦٧٢(٢٠٢)
1195, Cornich El-Nil St., Cairo 11221- Egypt • Tel.: (+202) 5796590/2 - 5797073 • Fax: (+202) 5796593/4 - 5766672
E-mail : feind@idsc.net.eg• http//:www.fei.org.eg

سادساً : في مجال التهرب الجمركي:

تتعرض الصناعات المصرية لمنافسة شرسة غير مشروعة تتمثل في السلع التي تدخل البلاد عن غير طريق المنافذ الجمركية وبذا لا تؤدى عنها ضرائب جمركية حيث يقدر حجم السلع المهربة في قطاع واحد وهو قطاع المنسوجات بما قيمته ٤٠% من المنتج المحلى بالكامل وهو أمر يجب التصدي له بكل قوة وحزم .

١١٩٥ شارع كورنيش النيل القاهرة -ج.م.ع •الرقم البريدى : ١١٢٢١ •تليفون : ٢ / ٥٧٩٦٥٩٠ ـ ٥٧٩٧٠٧٣(٢٠٢) •فاكس : ٤ / ٥٧٩٦٥٩٣ ـ ٥٧٦٦٦٧٢(٢٠٢)
1195, Cornich El-Nil St., Cairo 11221- Egypt • Tel.: (+202) 5796590/2 - 5797073 • Fax: (+202) 5796593/4 - 5766672
E-mail : feind@idsc.net.eg• http//:www.fei.org.eg

سابعاً : في مجال موقف القطاع المصرفي من المصانع المتعثرة:

لاشك أن الهزات والظروف الاستثنائية التي تعرضت لها البلاد فى الفترة الأخيرة والتي أدت إلى اضطرابات في انتظام العمل والعمالة وأنات فى عدم انتظام لمنظومة وصول الخامات للمصانع وتردى الحالة الأمنية أدى إلى تعثر العديد من المصانع وتوقفها عن العمل إما بصورة مؤقتة أو بصورة دائمة .

لذا يطالب اتحاد الصناعات المصرية الحكومة بالتدخل لدى الجهاز المصرفي من اجل دراسة حالات المصانع المتعثرة - لأسباب خرجت عن إرادتها أو لأسباب طرأت عليها - وإعادة جدولة الديون المتراكمة عليها ومنحها التسهيلات اللازمة لإعادة تشغيلها حيث أن المصلحة العامة تقتضى عودة القطاع القادر على الإنتاج والعطاء للانتظام فى العمل دفعاً لعجلة النمو الاقتصادي وتحجيماً لخطر البطالة.

راجين بهذا أن نكون قد وفقنا فى عرض العناصر الأكثر أهمية والتي تلزم الصناعات المصرية في المرحلة الحالية لاستكمال أدواتها لبناء واستعادة القدرة التنافسية في أسرع وقت.

واللـه ولـى التوفيـق ،،،

دكتور مهندس / نادر رياض

رئيس لجنة تنمية الإنتاج وتعميق الصناعة المحلية

اتحاد الصناعات المصرية

مـارس ٢٠١٤

١١٩٥ شارع كورنيش النيل القاهرة -ج.م.ع •الرقم البريدى : ١١٢٢١ •تليفون : ٢ / ٥٧٩٦٥٩٠ ـ ٥٧٩٧٠٧٣(٢٠٢) •فاكس : ٤ / ٥٧٩٦٥٩٣ ـ ٥٧٦٦٦٧٢(٢٠٢)
1195, Cornich El-Nil St., Cairo 112 21- Egypt • Tel.: (+202) 5796590/2 - 5797073 • Fax: (+202) 5796593/4 - 5766672
E-mail : feind@idsc.net.eg• http//:www.fei.org.eg